

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

بيان مقدم من المنظمة الدولية لحقوق الأراامل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1



تأسست المنظمة الدولية لحقوق الأرمال في عام ١٩٩٦، وهي تعمل جنباً إلى جنب مع الأرمال في عشرة بلدان في آسيا وأفريقيا. والعمل مع النساء في مشاريع تستند إلى روح المبادرة لصالح الأرمال إنما يتيح للمنظمة فرصة فريدة من نوعها لإدراك مواطن القوة التي تتمتع بها الأرمال وحجم مساهمتهن في التماسك الاجتماعي، وفي الانتعاش في الفترة بعد النزاع، علاوة على معاناتهن نتيجة التمييز ضدهن.

وستركز القضايا المواضيعية للدورة الخمسين للجنة وضع المرأة على تعزيز المساواة بين الجنسين في عملية التنمية وصنع القرار، ولكن هذه المواضيع لا تشمل خصوصية الوضع الذي تفرضه حالة الترميل على المرأة في العديد من البلدان في العالم النامي.

فبعد عشر سنوات مرت على بيجين، يجري الإقرار الآن أكثر فأكثر بالحنة التي تعيشها الأرمال في مختلف أنحاء العالم، ليس لكونهن ضحايا تمييز طال دهرًا من الزمن، ولكن لكونهن ضحايا الحروب وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فمنهاج عمل بيجين وغيره من صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هي أدوات مفيدة للغاية لمواجهة التمييز الذي تعاني منه النساء والفتيات، ولتهيئة أجواء ملائمة تفضي إلى إرساء المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، على أن طبيعة التمييز المحددة للغاية الذي تعاني منه الأرمال، صغارًا وكبارًا، دون سواها غالبًا ما تُهمل.

إن أعداد الأرمال تزداد في العالم بأسره، مع استمرار وقوع الضحايا في المناطق التي تمزقها النزاعات. وقد أسهبت الأمم المتحدة في توضيح الآثار التي تلحق بالنساء الأطفال جراء النزاعات، لا سيما تلك التي تدور رحاها داخل الدولة الواحدة. وقد قال الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٢ الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن إنه حيثما سادت ثقافات العنف والتمييز ضد المرأة قبل نشوب الصراع، فإنها ستتفاقم أثناء الصراع. وأضاف قائلاً إن النساء والأطفال مستهدفون على نحو غير متناسب في الصراعات المسلحة، وهم يشكلون غالبية الضحايا إجمالاً. على أن الذي بقي دون ذكر هو أن الأرمال يشكلن الآن، نتيجة لهذا الاستهداف، نسبة غير متناسبة من ضحايا الصراعات.

لقد أدت الزيادة في عدد الصراعات في العالم أجمع، وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى زيادة كبيرة في عدد الأرمال، والكثير منهن فتيات وأمّهات لأطفال صغار. وإضافة إلى ذلك، فإن المعاملة التقليدية للأرمال في العديد من البلدان تشمل على نحو شائع التعسف في حقهن وحرمانهن من فرص المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

ورغم الجهود التي تبذل على المستوى الدولي لإذكاء الوعي بالقضايا التي تواجهها الأرمال، فإن الوضع السائد على المستوى الوطني في العديد من البلدان لا يزال يتسم بالتغاضي عن العديد من التقاليد المحيطة بحياة الأرمال، ينطوي معظمها على إلحاق ضرر نفسي بهن وتعرض حياتهن للخطر. وقد نجم عن هذه العادات المتجذرة، ومنها ما يتعلق بطقوس الحداد والدفن، والحرمان من الحق في التركة، وملكية الأرض، وحضانة الأطفال، إكراه الأرملة على الزواج بأحد أقارب زوجها المتوفى، أو منعهن من إعادة الزواج مطلقاً.

وهناك أيضاً أدلة دامغة من العديد من البلدان مفادها أن أغلبية الأرمال يُسكن إلى العيش في فقر مدقع ويتعرضن للتهميش، ويقعن في غالب الأحيان عرضة للتعسف وللاستغلال اقتصادياً من قبل أسرهن. وحتى عندما تكون هناك قوانين تمنع التعسف في حق الأرمال، فإن الجهل بالقانون أو استحكام عادات ثقافية هو مما يعيق الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية أو تنفيذ تلك القوانين.

إن المنظمة الدولية لحقوق الأرمال، وهي منظمة غير حكومية ومقرها في لندن، تركز جهودها الآن على دعم الجماعات الوطنية العاملة في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في سبيل تغيير المواقف والسياسات والقوانين على المستوى المحلي، وكذلك لتمكين هذه الجماعات من تشكيل شبكات وطنية وإقليمية لإحداث التغيير المنشود.

لقد بات واضحاً وضوح الشمس الآن أنه للحض بقوة على مراعاة حقوق الأرمال على غرار حقوق الإنسان للمرأة لا بد من توافر مزيد من المعلومات المفصلة عن أعداد الأرمال وأعمارهن والممارسات التي أدت بهذا العدد الكبير منهن إلى العيش في بؤس لا ينقطع. وهذه الممارسات تؤثر على الأجيال التالية، إذ تؤدي إلى سحب الأطفال من المدارس، وإرغامهم على ولوج غمار خيارات خطيرة من العيش تهدد حياتهم، كالدعارة والتسول.

وتواصل المنظمة جهودها في بناء شبكة من الباحثين بخصوص هذه المسائل، وتدعو الدول الأطراف والمجتمع المدني إلى التعاون من أجل توفير بيانات بشأن الأرمال وأطفالهن. لقد أبدى راسمو السياسات على المستوى الوطني حتى الآن عدم الرغبة في اتخاذ تدابير دعماً للتغيير دون بيانات موثوق بها كما وكيفا، وناشدت الدول الأطراف وضع تشريعات لتوفير مثل هذه البيانات أو تنفيذ التشريعات الموجودة.

كما تناشد المنظمة جميع الدول الأطراف، والكومنولث، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة اتخاذ المنتدى الذي تتيحه لجنة وضع المرأة للإقرار بأن ما للأرمال من حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من حقوق المرأة عموماً، وإن كانت ذات جانب مميز.

وتدعم المنظمة الحملات التي تقوم بها العديد من المنظمات غير الحكومية لاستتصال هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لفئة معينة من سكان العالم، بغية تمكين هذه الفئة من القيام بدور في تنمية مجتمعاتها وبلدانها. وستواصل المنظمة فضلا عن ذلك الاضطلاع بحملاتها الخاصة بها في هذا المجال.

وندعو لجنة وضع المرأة أن تولي الأولوية، في دورتها الخمسين، لجمع بيانات موثوق بها بشأن التقاليد التي تعيق تمتع الأرامل بحقوقهن، والإحصائيات عن عدد الأرامل في العالم أجمع. ونحث اللجنة أيضا على ضرورة إدراج مسألة الصلة بين فقر الأطفال وعدم تمتع الأرامل بما لهن من حقوق الإنسان باعتبارها أحد المواضيع التي يقع عليها التركيز في السنوات الخمس القادمة.